

Distr.: General
21 September 2020
Arabic
Original: English/French



رسالة مؤرخة 18 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو إندونيسيا وبلجيكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وجنوب أفريقيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفييت نام، فيما يتصل بالتداول بالفيديو عن الحالة في الشرق الأوسط (سورية)، الذي عقد يوم الأربعاء 16 أيلول/سبتمبر 2020. كما أدلى ببيان ممثل تركيا.

ووفقا للإجراء الوارد في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببها وباء فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبدو أباري
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكونك

سأبدأ بالإشادة بثلاثة زملاء من العاملين في المجال الإنساني قتلوا في شمالي حلب يوم الاثنين. فقد قُتل موظف من الهلال الأحمر التركي عندما هوجمت سيارته، التي أفادت التقارير بنها كانت تحمل علامات واضحة، في شمال بلدة الباب. ومساء يوم الاثنين، قُتل طبيب كان يعمل في المنظمة السورية "يدا بيد للإغاثة والتنمية"، إلى جانب موظف في منظمة من المنظمات محلية للإغاثة وما لا يقل عن 11 مدنياً آخرين، عندما انفجرت سيارة مفخخة في مدينة عفرين. ويخاطر العاملون في المجال الإنساني في جميع أنحاء سورية بأرواحهم لتقديم المعونة كل يوم. ويجب حمايتهم.

وسأركز اليوم على خمسة مجالات: أولاً، تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛ ثانياً، الأثر الإنساني للتراجع الاقتصادي؛ ثالثاً، حماية المدنيين؛ رابعاً، إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية؛ وخامساً، المساعدات التي تقدمها الوكالات الإنسانية في جميع أنحاء سورية.

لا تزال التقارير الواردة من داخل سورية تشير إلى انتشار كوفيد-19 على نطاق أوسع بكثير مما توحى به الحالات المؤكدة البالغ عددها حالياً 618 3. ولن نتمكن من إدراك مدى تفشي المرض ما لم تتم زيادة قدرة المختبرات على إجراء الاختبارات في جميع أنحاء البلد. ونعلم أن الانتقال المجتمعي منتشر على نطاق واسع، إذ أن ما يقرب من 90 في المائة من الحالات المؤكدة حديثاً لا يمكن تتبعها إلى مصدر معروف. كما أن معدلات الإصابة بين الأخصائيين الصحيين آخذة في الارتفاع. وقد كانت سورية تفقر إلى الأخصائيين الصحيين الذين كانت بحاجة إليهم حتى قبل انتشار الوباء. ويضيف نقص الإمدادات والإغلاق المؤقت مزيداً من الضغوط على النظام الصحي المنهار.

وقد أظهر التحليل الذي أجراه مكنتي أن الاضطرابات في أنظمة الرعاية الصحية الناجمة عن الوباء في البلدان المنخفضة الدخل يمكن أن تؤدي إلى عدد من الوفيات التي يمكن الوقاية منها يفوق عدد الوفيات الناجمة عن الوباء نفسه. وفي 27 آب/أغسطس، أُبلغ عن أول حالة مؤكدة لكوفيد-19 بين المقيمين في مخيمي الهول وعريشة للأشخاص المشردين داخلها في الشمال الشرقي. وثبتت إصابة خمسة من الأخصائيين الصحيين في أحد المستشفيات الميدانية في مخيم الهول في الأسابيع السابقة.

وقد أطلع نائب رئيس مجلس الأمن في الشهر الماضي على خطط إيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات إلى مخيم الهول، بقيادة منظمة الصحة العالمية، في أعقاب وفاة ثمانية أطفال دون سن الخامسة في أقل من أسبوع في أوائل آب/أغسطس (انظر S/2020/866، المرفق الأول). وقد تم إيفاد تلك المهمة منذ ذلك الحين بهدف تعزيز القدرات على إدارة الحالات الطبية الحرجة والعاجلة. وتواصل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية تقديم مجموعة من المساعدات الحيوية في مخيم الهول، بما في ذلك الرعاية في حالات الطوارئ والرعاية الصحية الأولية والإنجابية.

وقام منسق الشؤون الإنسانية في سورية، عمران رضا، بزيارته الثالثة إلى مخيم الهول في الأسبوع الماضي. وقد أذهله مرة أخرى عدد الأطفال الذين يعيشون في ظروف شديدة الصعوبة هناك. ولنتذكر أن ثلثي سكان مخيم الهول البالغ عددهم 65 000 نسمة هم أطفال من أكثر من 60 بلداً مختلفاً. ويجب معالجة

حالتهم بطريقة أكثر جدية مما تم القيام به حتى الآن، وبطريقة تكفل التعامل معهم أولاً وقبل كل شيء بوصفهم أطفالاً ضحايا.

وأكرر مرة أخرى ما قالته المفوضة السامية بأشليه وغيرها في حث الدول في على الاضطلاع فوراً بالمسؤولية عن جميع رعاياها، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ويعاني العديد من الأطفال في مخيم الهول، بمن فيهم الأيتام والأطفال غير المصحوبين، من أوجه الضيق والصدمة نفسية الشديدة، بالإضافة إلى الأذى الجسدي. ومن القسوة واللاإنسانية تركهم بكل بساطة محتجزين في ظروفهم السيئة الحالية.

نقطتي الثانية هي الأثر الإنساني للتراجع الاقتصادي. لقد ظلت قيمة الليرة السورية مستقرة نسبياً في الأسابيع الأخيرة، حيث تم تداولها في الأسواق غير الرسمية في حدود حوالي 2100 ليرة سورية للدولار. ولكن أسعار المواد الغذائية لا تزال عند أعلى مستوى تم تسجيله على الإطلاق. وتبين عملية الرصد التي قام بها برنامج الأغذية العالمي أن سعر سلة الغذاء المرجعية الموحدة قد زاد بأكثر من 250 في المائة عن العام الماضي. وتظهر البيانات الأخيرة أيضاً أثر كوفيد-19 على الشركات، حيث أغلقت 45 في المائة منها مؤقتاً، وتعمل نسبة 25 في المائة منها بمستوى مخفض، وأغلقت 15 في المائة بشكل دائم. وفي الشمال الغربي، حيث يقدر أن 45 في المائة من الأسر المعيشية تعتمد دخلها من العمل اليومي، تقول أكثر من 70 في المائة من الأسر المعيشية إن دخلها لا يغطي احتياجاتها - أي بزيادة قدرها 10 في المائة منذ كانون الثاني/يناير.

ونقطتي التالية هي حماية المدنيين والهياكل الأساسية الحيوية التي يعتمدون عليها. في الشمال الغربي، وعلى الرغم من أن الحالة ظلت مستقرة نسبياً، فإننا لا نزال نتلقى التقارير عن انتهاكات وقف إطلاق النار، وعمليات القصف على مقربة من الخطوط الأمامية في منطقة إدلب وفي المناطق الواقعة جنوب الطريق السريع M4. وفي آب/أغسطس، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ما لا يقل عن أربعة قتلى وتسعة جرحى من المدنيين نتيجة القصف في ما يسمى بمنطقة تخفيف التوتر.

وفي جنوبي سورية، تتواصل التقارير عن عمليات الاختطاف والهجمات المستهدفة بشكل شبه يومي. وقُتل ما لا يقل عن 26 مدنياً، من بينهم أربعة أطفال، وجرح خمسة مدنيين، من بينهم طفل، في حوادث من هذا القبيل في درعا في الفترة من 1 آب/أغسطس إلى 13 أيلول/سبتمبر.

ومخاطر المتفجرات لا تزال تحصد الأرواح في جميع أنحاء البلاد. وقُتل ما لا يقل عن 27 مدنياً، بينهم 13 طفلاً، بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب في جميع أنحاء البلد في الفترة ما بين 1 آب/أغسطس و 13 أيلول/سبتمبر.

ونراقب بقلق الأثر الإنساني للزيادة في أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في الأشهر الأخيرة. وشردت هجمات داعش 200 أسرة في شرق حماه خلال شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب.

وأود الآن أن أنتقل إلى مسألة توفير المياه الضرورية لبقاء المدنيين وحماية البنية التحتية الحيوية للمياه في شمال شرقي سورية. لقد شهدنا اضطرابات في محطة المياه في علوك منذ عام تقريباً. وفي كل مرة تتوقف فيها العمليات، يتم قطع إمدادات المياه عن ما لا يقل عن 460 000 شخص في مدينة الحسكة وتل تمر والمناطق المحيطة بهما، بما في ذلك مخيمي الهول وعريشة. والعواقب الصحية خطيرة. وخلال آخر حالة اضطراب في إمدادات المياه، التي استمرت أسبوعين، تم الإبلاغ عن أكثر من 1 000 حالة إسهال

في المراكز الصحية في المنطقة، حيث اضطرت أسر كثيرة إلى استخدام المياه من مصادر بديلة وغير آمنة. وبعد المشاركة البناءة والمرحّب بها من عدد من الدول الأعضاء، تم إمداد المياه من علوك إلى عدة أحياء في مدينة الحسكة مساء يوم 27 آب/أغسطس. وآمل أن يمثل ذلك اعترافاً مشتركاً بأن من مصلحة الجميع في نهاية المطاف الحفاظ على تدفق المياه.

وفيما يتعلق أيضاً بمسألة وصول المساعدات الإنسانية، تواصل الأمم المتحدة تعديل عملياتها عبر الحدود إلى شمال غرب سوريا لتلبية احتياجات الملايين الذين يعتمدون على تلك العمليات لتقديم المساعدة المنقذة للحياة. ويتم الآن إيصال جميع شحنات الأمم المتحدة الإنسانية إلى الشمال الغربي، بما في ذلك شمال حلب، من خلال معبر باب الهوى الحدودي وفقاً للقرار 2533 (2020). ومع توسيع الأمم المتحدة لمرفق التحميل عند معبر باب الهوى الحدودي، نرى أنه يمكن تطوير قدرة كافية لإدارة حركة المرور المتزايدة عند المعبر الحدودي مع الحفاظ على تدابير السلامة المتعلقة بجائحة كوفيد-19.

وواجهت القوافل الإنسانية الأولى القادمة من باب الهوى إلى المناطق التي كانت تصلها المساعدة سابقاً من باب السلام تحديات كبيرة على الجانب السوري من الحدود. وتأخر بعضها كثيراً بينما اضطرت بعضها الآخر إلى العودة. ومنذ ذلك الحين، تم التوصل إلى اتفاقات مع الأطراف بشأن تبسيط الإجراءات البيروقراطية لدعم المرور دون عوائق لإيصال المساعدة الإنسانية عبر خطوط المراقبة.

وتواصل الأمم المتحدة أيضاً، بالتعاون مع الآخرين، العمل مع الأطراف المعنية للمضي قدماً بخطط تقديم المساعدة عبر الحدود إلى الشمال الغربي. وللأسف، لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بشأن التفاصيل العملية لتنفيذ المهمة. وأدعو جميع الأطراف إلى مضاعفة جهودها لإيجاد حل يسمح بالمضي قدماً بتلك المهمة.

وإذ أنتقل للحديث عن الشمال الشرقي من البلد، فبالإضافة إلى القيود الحالية المفروضة على تقديم المساعدة عبر الخطوط، تأخرت في الأسابيع الأخيرة عدة شحنات إنسانية عبر الخطوط تم إرسالها إلى القامشلي عند معبر الطبقة نتيجة للإجراءات البيروقراطية الجديدة التي فرضتها السلطات المحلية. وأثرت هذه الإجراءات على ما يزيد على 100 شاحنة محملة بالمساعدات. ولكن تمكنت الشاحنات من عبور معبر الطبقة صباح اليوم. ومن الأهمية بمكان أن تيسر جميع الأطراف نقل الإمدادات الإنسانية إلى الشمال الشرقي، خاصة ونحن نواصل العمل على تضييق الفجوة في تغطية المساعدة الطبية منذ إلغاء معبر اليعربية بوصفه نقطة عبور مآذون بها للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود.

ولا تزال عشرات المراكز الصحية الأولية والوحدات الطبية المتنقلة التي تعتبر أساسية للاستجابة الصحية في الخطوط الأمامية بحاجة إلى تلقي الإمدادات عبر الخطوط. كما تعطلت سلاسل الإمداد المحلية للإمدادات الصيدلانية والطبية بسبب الوضع الاقتصادي. واستمر نقص الأدوية الرئيسية مثل الأنسولين لعدة أشهر نتيجة لذلك. وأبلغت إحدى المنظمات غير الحكومية الشريكة التي تدعم 38 مرفقاً صحياً عن نفاذ مخزون الأنسولين تماماً، فضلاً عن نقص في الأدوية الحيوية للأمراض غير المعدية.

ولا يزال توزيع الإمدادات الطبية مستمراً منذ آخر شحنة برية أرسلتها منظمة الصحة العالمية إلى الشمال الشرقي في تموز/يوليه. وتشمل المرافق المستقيدة حتى الآن 17 مستشفى منها 12 مستشفى كانت تدعمها الأمم المتحدة في السابق من خلال العمليات عبر الحدود. ونأمل أن يزيد التوزيع الجاري من توسيع النطاق السابق لعمليات الإيصال عبر الخطوط هذه.

وإذ ننقل الآن إلى الركبان، فقد مر عام على وصول العملية الإنسانية إلى المخيم. ويستمر تدهور وضع المدنيين المتبقين البالغ عددهم 12 000 شخص، وهذا أمر لا يمكن تحمّله. وأكرر دعوتي إلى تمكين الجهات الفاعلة الإنسانية من الوصول إلى الركبان لإيصال المساعدة المنقذة للحياة إلى المدنيين الباقين هناك.

وأود أن أنهى بياني ببضع كلمات عن المساعدات التي تواصل الوكالات الإنسانية تقديمها في جميع أنحاء سوريا. ولا تزال غالبية المساعدات تُقدم من داخل سوريا وتصل إلى أكثر من 4 ملايين شخص كل شهر. وفي تموز/يوليو وصلت العمليات الإنسانية من داخل سوريا إلى 4.6 مليون شخص. ويشمل ذلك تقديم المساعدة الغذائية إلى 3.8 مليون شخص وأكثر من 900 000 إجراء طبي وما يزيد على مليون جراحة علاجية.

وتُبذل كل الجهود لمواصلة عمليات التحصين الروتينية التي تعطلت في سوريا - كما هو الحال في بعض أنحاء العالم الأخرى - بسبب جائحة كوفيد-19. وعن طريق حملة استمرت لخمسة أيام في آب/أغسطس أعطى برنامج دعمه اليونيسف لقاحات ضد شلل الأطفال لـ 23,000 طفل دون سن الخامسة في ريف دمشق. غير أن الحاجة ما تزال ملحة إلى حملات أكبر لتفادي زيادة عدد وفيات الرضع والأطفال.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم لبليجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريديكا

أقدم هذا البيان باسم بلجيكا وألمانيا، المشاركتين في صياغة القرارات المتعلقة بالشأن الإنساني. نود أن نشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته. ونود أيضا أن نشكر العاملين في المجال الإنساني في البلد على عملهم المستمر. فهم في طبيعة جميع الكوارث إنسانية، وليست هذه الكارثة مختلفة خلال أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الحالية. ويجب أن تكون حمايتهم شاغلنا الدائم. وسوف أعلق على ثلاث نقاط.

أولا، يرى البعض أن الوضع في سوريا قد استقر. ونشعر حقا بالارتياح لاستمرار هدوء الوضع في الشمال الغربي نسبيا على الرغم من العنف المستمر، وندعو نحن - ألمانيا وبلجيكا - إلى مواصلة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بين تركيا وروسيا. غير أن الحالة الإنسانية في سوريا لا تزال مثيرة للقلق. ولا يزال نحو 11 مليون سوري بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وعلاوة على ذلك، أضافت الأزمة الاقتصادية وكوفيد-19 وكذلك فصل الشتاء المقبل عبئا آخر إلى وضع سيء بالفعل. وقد أدت الحرب وسوء الإدارة والفساد والقمع إلى أزمة اقتصادية غير مسبوق، مما حد بشدة من القوة الشرائية للسوريين في جميع أنحاء البلد. وأدى ذلك إلى انضمام 1.4 مليون شخص آخرين إلى الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي خلال الأشهر الستة الماضية.

وتزهق جائحة كوفيد-19 أرواح الضحايا في جميع أنحاء البلد. وارتفع عدد الإصابات ارتفاعا كبيرا. وذلك أمر مثير للجزع. بيد أن الإحصاءات ليست موثوقة. فالإصابات المحددة ليست سوى غيض من فيض. ولا تزال القدرة على إجراء الاختبارات الطبية منخفضة للغاية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في الشمال الشرقي والشمال الغربي. ولذلك فإن الوقاية ما تزال ضعيفة. وبالمثل تظل خيارات العلاج غير كافية إذ أن هذه الأزمة تبين مرة أخرى بشكل واضح القيود المفروضة على نظام الرعاية الصحية السوري. ولا تزال مرافق الرعاية الصحية التي تعرضت للقصف والتدمير عمدا خلال سنوات الحرب غير قادرة على مواجهة الأزمة الراهنة. ويهدد نقص العاملين الصحيين أيضا أي استجابة مناسبة لها.

ويزيد فصل الشتاء من صعوبة الظروف الإنسانية. وسيكون ذلك هو الوضع بصفة خاصة للمشردين داخليا البالغ عددهم 2.7 مليون شخص، من بينهم مليون طفل في الشمال الغربي. ونذكر الظروف اللا إنسانية إلى حد بعيد التي فر فيها الكثير من هؤلاء الأشخاص من مناطقهم الأصلية ووصلوا إلى المخيمات في العام الماضي. ونشجع نحن - ألمانيا وبلجيكا - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاءه في مجال المساعدة الإنسانية على بذل كل الجهود اللازمة للاستعداد لفصل الشتاء. ونعلم أن ذلك لن يكون عملا سهلا مع محدودية إمكانية الوصول.

وأنتقل بهذا إلى النقطة الثانية. فلا يزال وصول المساعدات الإنسانية محدودا، وهو أمر لا يطاق ويتناقض مع المنطق الإنساني. وندعو نحن، أصحاب القلم، جميع الأطراف إلى السماح بالوصول المحايد وغير المسيس إلى جميع أنحاء البلد دون قيود وفي اتساق تام مع المبادئ الإنسانية. والعقبات الإدارية غير مقبولة. وطوال هذا العام، ما برح الأمين العام غوتيريش ووكيل الأمين العام لوكوك يدعوان إلى ذلك باستمرار، مع زيادة إيصال المساعدة عبر الخطوط والوصول إلى جميع السوريين المحتاجين عبر الحدود.

وفي حين أن غالبية أعضاء مجلس الأمن كانت تؤيد هذا الطلب لصالح الشعب السوري، فقد اختار البعض رفضه. وقد عرقلوا مشاريع قرارات مجلس الأمن التي تسعى إلى الوصول بشكل كاف إلى الشمال الشرقي، عبر اليعربية، والشمال الغربي، عن طريق باب السلام. وهم يزعمون أن عمليات التسليم عبر خطوط التماس من دمشق وعمليات التسليم التي تمر عبر خطوط النزاع من باب الهوى ستعوض عن إغلاق مواقع عبور الحدود.

غير أن الواقع المحزن هو أن عدم تجديد باب السلام أدى حتى الآن إلى عملية إنسانية أكثر تكلفة وأكثر خطورة في الشمال الغربي. وحتى الآن، لم تحدث أي عمليات تسليم عبر الخطوط، وسوف نرى ما إذا كان التخطيط الحالي سيصبح حقيقة واقعة. وفي الوقت نفسه، يبدو أن الوصول من دمشق إلى الشمال الشرقي قد ازداد تعقيدا في الآونة الأخيرة، كما ذكر وكيل الأمين العام لوكوك، ولا تزال الثغرات قائمة في وصول العاملين في المجال الطبي إلى تلك المنطقة. وما هو واضح أيضاً هو أننا لا يمكن أن نقبل أن تقرر دمشق من يتلقى المساعدات ومن لا يتلقاها. يجب أن يكون العمل الإنساني محايداً ومستقلاً ونزيهاً.

ثالثاً، لا يقتصر وصول المساعدات الإنسانية على إيصال الطعام أو المأوى. وينبغي أيضاً لجميع الأطراف أن تسهل الوصول إلى أولئك الذين يحتاجون إلى الحماية - كأولئك الذين هم رهن الاحتجاز التعسفي، على سبيل المثال. وينبغي ضمان الوصول إلى من يقيمون في مواقع يصعب الوصول إليها، مثل مخيم الركبان. وينبغي بشكل عاجل وغير مشروط ضمان ذلك الوصول من أجل الحفاظ على عمل البنية التحتية المدنية بكامل طاقتها - مثل محطة مياه علوك، التي توفر إمدادات المياه الأساسية لأكثر من نصف مليون شخص، بما في ذلك مخيم الهول.

توضح كل نقطة من هذه النقاط المعاناة الإنسانية الهائلة التي يتعرض لها الأطفال والنساء والرجال السوريون يومياً. ولذلك، فإننا - ألمانيا وبلجيكا، وهما المشاركان في صياغة القرارات الإنسانية - ندعو مرة أخرى إلى إيجاد حلول مستدامة ودائمة وغير مشروطة.

أخيراً، ومن أجل تغيير الحالة بالنسبة للشعب السوري إلى الأفضل، سيكون من الضروري اتخاذ إجراءات، ونكرر دعوتنا إلى التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015) وإلى المساءلة. ونحن نؤيد تأييداً كاملاً استنتاجات مجلس التحقيق وعمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، ولجنة التحقيق، وكذلك مبادرات العدالة على المستويين الوطني والدولي.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل: بالصينية]

أشكر وكيل الأمين العام، مارك لوكوك، على إحاطته. وتقدر الصين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال العمل الإنساني لتحسين الحالة الإنسانية في سورية. وفيما يتعلق بالمسألة الإنسانية في سورية، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، هناك حاجة إلى اتباع نهج شامل ومتكامل لإنعاش الاقتصاد السوري وتحسين الحالة الإنسانية على أرض الواقع. الوضع الاقتصادي الحالي في سورية هش للغاية. وقد أطلقت الحكومة السورية العديد من المبادرات، التي تستحق التقدير، للتخفيف من حدة هذا الوضع الصعب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات ملموسة لزيادة المساعدات المالية والمادية لسورية لدعم ترميمها الاقتصادية، وتحسين سبل عيش الناس، وإعادة بناء البنية التحتية. وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يفي بوعده بتقديم المساعدة الإنسانية إلى سورية بأسرع ما يمكن، من دون فرض شروط مسبقة، وألا يستخدم هذه المساعدة كأداة للضغط على الحكومة السورية.

والأولوية القصوى هي رفع الجزاءات الأحادية الجانب فوراً. إن الجزاءات الأحادية الجانب تقوض بشدة قدرة بلدان مثل سورية على تعبئة الموارد وإعادة تأهيل اقتصاداتها والاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19). وقد ناشد الأمين العام غوتيريش ومبعوثه الخاص مراراً وتكراراً رفع الجزاءات الأحادية الجانب. وتحت الصين بقوة البلدان المعنية على الاستجابة بجدية لهذه النداءات من خلال الرفع الفوري للجزاءات الأحادية الجانب المفروضة على سورية وغيرها من البلدان.

وترحب الصين بالتقدم الإيجابي الذي أحرز مؤخراً في العمليات الإنسانية عبر خطوط التماس. ونلاحظ أن الأمم المتحدة تعترم التعاون مع الحكومة السورية لإيصال دفعتين من الإمدادات إلى الشمال الغربي، وأن منظمة الصحة العالمية مستمرة في إيصال الإمدادات الطبية إلى الشمال الشرقي. ومن المأمول أن تواصل جميع الأطراف تحسين كفاءة العمليات الإنسانية عبر خطوط التماس، وتبسيط إجراءات إيصال المساعدات عبر الحدود لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري. وتولي الصين اهتماماً وثيقاً لقضية محطة مياه علوك ومخيم الركبان وتأمل في أن تتمكن الأطراف المعنية من إيجاد حل دائم من خلال الحوار.

ثانياً، ينبغي أن نولي أهمية كبيرة لخطر كوفيد-19 وندعم جهود سورية والأمم المتحدة في مكافحة هذه الجائحة وإنقاذ الأرواح. إن حالة الجائحة في سورية مقلق. وقد ازداد عدد الحالات المؤكدة بسرعة، وقدرات الكشف غير كافية، وأصيب العديد من العاملين الطبيين بالعدوى، كما أن النساء والأطفال وسكان مخيمات اللاجئين يواجهون مخاطر إضافية. وتشجع الصين الحكومة السورية على مواصلة اتخاذ تدابير استجابة فعالة، وتقدر وتدعم عمل منظمة الصحة العالمية في قيادة وتنسيق جهود التصدي لكوفيد-19 على نطاق البلد.

وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى زيادة الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف لحكومة وشعب سورية في مكافحتها لهذه الجائحة. وستواصل الصين تقديم المساعدة إلى سورية من خلال القنوات الثنائية لمساعدة الشعب السوري على التغلب على هذه الأفة في أقرب وقت ممكن.

ثالثاً، هناك حاجة إلى الاستجابة بشكل إيجابي لمبادرة الأمين العام لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وتعزيز الحوار السياسي، والحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين. فالحالة السياسية والأمنية تؤثر تأثيراً مباشراً على الحالة الإنسانية. منذ آذار/مارس من هذا العام، ظل الوضع العام في سورية هادئاً نسبياً، مما وفر ظروفاً أفضل لحماية المدنيين. ونقدر الجهود التي تبذلها جميع الأطراف للحفاظ على ترتيبات وقف إطلاق النار ونشجع عملية أستانا على مواصلة القيام بدورها البناء. وينبغي لجميع الأطراف في سورية أن تلتزم بالفرصة لتعزيز الحوار السياسي والنهوض بالعملية السياسية التي يقودها ويملك زمامها السوريون. وترحب الصين بنجاح عقد الجولة الثالثة من اجتماعات اللجنة الدستورية السورية في جنيف مؤخراً.

ويساور العديد من البلدان، بما فيها الصين، قلق عميق إزاء الأنشطة الإرهابية في سورية. ووفقاً لتقرير الأمين العام (S/2020/813)، فإن أكثر من 10,000 إرهابي من تنظيم الدولة الإسلامية ينشطون في سورية والعراق، مما يهدد أمن واستقرار سورية والمنطقة بأسرها. إن ترتيب وقف إطلاق النار لا يعني، ولا يجب أن يعني، إطلاق العنان للإرهابيين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد معايير موحدة وأن يعزز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وفقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر السيد لوكوك على إحاطته. إن الاستنتاجات التي توصل إليها لا جدال فيها - فجائحة فيروس كورونا لا تزال تنتشر، لا سيما في المناطق التي يسيطر عليها النظام، ولكن أيضاً في الشمال الغربي والشمال الشرقي. ولا يمكننا الاعتماد على الأرقام الرسمية للنظام السوري، التي هي أقل بكثير من الواقع. إن معدل العدوى لدى العاملين في المجال الطبي والإنساني يبعث على الانزعاج. وبينما يجري تدريجياً تعزيز قدرات الاختبار، فإنها تظل غير كافية إلى حد كبير.

كما أن الآثار غير المباشرة لهذه الجائحة تبعث على القلق الشديد. فانعدام الأمن الغذائي يتفاقم يوماً بعد يوم، مما يزيد من الاحتياجات الإنسانية لأضعف السكان. وفي هذا السياق، يجب بذل كل جهد ممكن من أجل تنفيذ وقف للأعمال العدائية على الصعيد الوطني يكون فوراً ودائماً وقابلاً للتحقق منه، وهدنة إنسانية، وفقاً للقرارين 2532 (2020) و 2254 (2015) والنداء الذي وجهه الأمين العام ومبعوثه الخاص.

ويبعث استمرار الضربات الجوية في منطقة إدلب إشارة مثيرة للقلق، وكذلك عدم الاستقرار الكبير في الجنوب الغربي والشمال الشرقي. ولا يمكننا تكرار ذلك بما فيه الكفاية - يجب أن تعطى الأولوية القصوى لحماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والطبي، فضلاً عن البنية التحتية المدنية.

إن الاحتياجات الإنسانية والطبية المتزايدة تجعل من الضروري أكثر من أي وقت مضى كفاءة وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى جميع المحتاجين. وندعو جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري، إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. إن أوجه القصور في تقديم المعونة الطبية في الشمال الشرقي، على وجه الخصوص، تبعث على القلق. ونأسف لعدم وجود توافق في الآراء في مجلس الأمن على إعادة فتح معبر اليعربية، وكذلك على إغلاق معبر باب السلام، مما أدى إلى إطالة كبيرة لطرق القوافل الإنسانية.

إن تسييس المساعدات الإنسانية في سورية واستخدامها كأداة أمر غير مقبول. وسيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، التي تقدّم 70 في المائة من الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر بروكسل الرابع لدعم مستقبل سورية والمنطقة، كفاءة الاحترام الكامل لضمانات الحياد والشفافية في إيصال المعونة وتنفيذ وثيقة المبادئ والمعايير في سورية.

وأخيراً، فلن تمول فرنسا والاتحاد الأوروبي عملية إعادة الإعمار إلى أن يتم الشروع في عملية سياسية مستحكمة وذات مصداقية، وفقاً للقرار 2254 (2015). كما أن مواقفنا بشأن رفع الجزاءات والتطبيع لم تتغير. إن استخدام مسألة الجزاءات كأداة لإخفاء مسؤولية النظام السوري في هذه المأساة الإنسانية لا يخدم أحداً. وأود أن أذكر بأن الجزاءات الأوروبية مستهدفة؛ فهي تستهدف الأفراد والكيانات التي تشارك في القمع وتجنّي أرباحاً من تداعيات النزاع. وهي تتضمن إجراءات قوية لكفالة إيصال المعونة الإنسانية والطبية. ويجب أن نتوقف عن استخدام مسألة الجزاءات كأداة.

بيان الوزير المستشار بالبعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، رولينسيه سويميرت

يشكر وفد بلدي وكيل الأمين العام، لوكوك، على إحاطته.

كما ورد في التقارير، لا تزال الاحتياجات الإنسانية في سورية كبيرة، حيث ما زالت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والانكماش الاقتصادي يؤثران على ملايين الناس في البلد. ويرحب وفد بلدي بالاستجابة الإنسانية الجارية من قبل الأمم المتحدة وشركائها في مجال العمل الإنساني، فضلا عن زيادة إيصال المعونة خلال هذه الفترة العصيبة. إن هذه الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني تعمل في بيئة صعبة، حيث يخاطر أفرادها بحياتهم من أجل تخفيف معاناة الشعب السوري، بل إن بعضهم جادوا بأرواحهم. ونحن على يقين من أن التعبير عن امتناننا لن يكفي على الإطلاق في مواجهة فداحة هذه التضحية. وأود أن أعرب في هذا الصدد عن خالص تعازي وفد بلدي لأسر العاملين في المجال الإنساني الثلاثة الذين قتلوا في شمال حلب قبل بضعة أيام.

وأود أن أشدد اليوم على النقاط التالية.

أولا، يرحب وفد بلدي بالعمليات المستمرة عبر الحدود وبالجهود المبذولة لزيادة عمليات التسليم عبر معبر باب الهوى. إننا ندرك إدراكا تاما أن عمليات التسليم عبر الحدود تواجه تحديات مختلفة بعد قرار 10 تموز/يوليه (القرار 2533 (2020)).

ولذلك، فإن إندونيسيا تشجع جميع الأطراف المعنية على تعزيز التنسيق ومضاعفة جهودها الرامية إلى إيجاد السبل الكفيلة بسد الثغرات الناجمة عن إغلاق معبر باب السلام الحدودي. إننا نعتقد اعتقادا راسخا - بعد الاستماع إلى الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام، لوكوك، في وقت سابق - أنه ينبغي لنا أن نركز تركيزنا مناسبا على سد هذه الفجوات القائمة.

كما إن هناك حاجة إلى تنسيق حقيقي ونشط للقوافل عبر الخطوط إلى الشمال الغربي من سورية. ونلاحظ في هذا الصدد أن هناك مناقشة جارية لاستكمال العمليات عبر الحدود. ويتطلع وفد بلدي إلى النشر الفوري لهذه القوافل عبر الخطوط.

ثانيا، ينبغي ألا يكون هناك أي تدخل في عملية إيصال المعونة الإنسانية. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن إعاقة عملية إيصال المساعدة الأساسية والمنقذة للحياة. ومن الأهمية بمكان ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومستمر ومن دون عوائق إلى جميع المناطق في سورية وجميع المدنيين المحتاجين. ويشمل ذلك أيضا ضمان توافر الخدمات الأساسية مثل الحصول على مياه الشرب المأمونة. ويسرنا أن نلاحظ أن إمدادات المياه من محطة مياه علوك قد وصلت إلى الناس في الحسكة منذ نهاية آب/أغسطس. إن الحل الطويل الأجل هو المفتاح لمنع تعطيل هذه البنية التحتية الحيوية في المستقبل.

وفيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الشمال الشرقي، يسر وفد بلدي أن عمليات إيصال المعونة مستمرة إلى المنطقة، سواء عن طريق الجو أو القوافل البرية، على الرغم من بعض الفجوات. ونحث على الموافقة الفورية على ما تبقى من مساعدة إنسانية.

ثالثاً، من الملح تجنب أي شكل من أشكال التوتر أو التصعيد. فالشعب السوري بحاجة إلى هدوء مستدام ويحتاج إليه الآن أكثر من أي وقت مضى. كما يحتاج العاملون في المجال الإنساني والطبي إلى بيئة آمنة حتى يتمكنوا من تنفيذ مهامهم بفعالية.

وتعيد إندونيسيا التأكيد على أن جميع أطراف النزاع يجب ألا تتصل من التزاماتها بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، عملاً بالقانون الدولي الإنساني. ويجب أن يكون من أولوياتنا دعم الهدوء النسبي والحفاظ عليه وتهيئة ظروف جديدة للسلام. ويجب أن نواصل السعي إلى السلام من خلال الدبلوماسية. وقد يقول البعض أن الأمر صعب جداً على سورية، لكنه ممكن في الواقع. ولذلك، يجب علينا أن نعمل على تحقيق ذلك للشعب السوري على أمل تحقيق مستقبل أفضل.

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر وكيل الأمين العام، مارك لوكوك، على إحاطته.

لم يكن عام 2020 عاما عاديا، مع جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) التي هزت العالم. يمثل الخريف، بالنسبة للعديد من الأطفال، نهاية متعة الصيف وبداية العام الدراسي الجديد. ويشكل بدء العام الدراسي الجديد تحديا خاصا لتلاميذ وطلاب مختلف البلدان الذين يعيشون في مناطق النزاع والذين تتعين عليهم العودة إلى المدارس في عصر كوفيد-19.

ويرحب وفد بلدي بتعاون السلطات السورية المستمر مع منظمة الصحة العالمية والمنظمات الوطنية في جهودها الرامية إلى منع انتشار كوفيد-19 ومكافحته، ولكن يظل يساوره القلق أيضا إزاء تدهور البنية التحتية الصحية السورية نتيجة لسنوات من النزاع. فهناك عدد كبير من الأشخاص من الفئات الضعيفة، بمن فيهم المشردون داخليا واللاجئون، معرضون لخطر الإصابة بالفيروس. وهذا عامل خطر رئيسي لأزمة أكبر، إذ أن التباعد البدني يكاد يكون مستحيلا في المخيمات المكتظة.

وتعيد النيجر تأكيد دعمها لجهود الوكالات الإنسانية اليومية لمساعدة المحتاجين. كما تدعو إلى تحقيق المستوى الأمثل للمساعدة الإنسانية، بالنظر إلى الحالة في الميدان. ولهذا نتوجه بالشكر إلى البلدان التي تبذل بالفعل جهودا هائلة. وكما أبلغنا السيد لوكوك في إحاطته، إذا أردنا تحسين المساعدة الإنسانية، فيجب أن نستمع إلى رسائل المنظمات الإنسانية العاملة في الميدان لكي نستجيب بأنسب الطرق لنداءات المساعدة من آلاف النساء والأطفال الذين يمرون بحالة عوز وضيق.

وكما قلت من قبل في مناسبات عديدة، تكمن قوة مجلس الأمن في وحدته. ومن المؤسف أن الأمر أخذ وقتا طويلا لإيجاد هذه الوحدة بشأن الملف السوري. غير أن خطورة الحالة الإنسانية والأمل الذي يضعه الكثير من الناس في مجلس الأمن لإيجاد حل دائم وآمن يسمح للمشردين بالعودة إلى ديارهم يدفعنا إلى القيام بعمل أفضل وإلى فعل المزيد. وببساطة، يجب على المجلس أن يفعل ما هو أفضل.

ولهذا السبب يدعو وفد بلدي جميع أصحاب المصلحة إلى أن يرددوا النداء الذي وجهه الأمين العام في آذار/مارس الماضي من أجل رفع أو تخفيف الجزاءات المفروضة على البلدان التي تعاني من أزمات، على أساس إنساني، من أجل ضمان الحصول على الغذاء والإمدادات الطبية الأساسية لمكافحة الجائحة. وفي هذا الصدد أيضا، أعرف أن المجلس منقسم، وقد حان الوقت للتغلب على هذا الخلاف الإضافي. وبطبيعة الحال، لن يتسنى إحراز أي تقدم إيجابي بشأن هذه المسألة، التي تناولها المجلس عدة مرات، بدون وقف إطلاق النار وهو السبيل الوحيد لمواصلة الحوار داخل اللجنة الدستورية، وفقا للقرار 2254 (2015).

ويكرر وفد بلدي نداءه إلى جميع الأطراف بأن تقي بالتزاماتها فيما يتعلق بحماية المدنيين والسماح بالوصول السريع والأمن ومن دون عوائق إلى جميع العاملين في المجال الإنساني وتقديم المساعدة إلى المحتاجين في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية. ويجب أن تكون المساعدة الإنسانية خالية من الاعتبارات السياسية.

وفي الختام، لا يزال يساور وفد بلدي القلق إزاء تدهور الاقتصاد السوري. فاستمرار انخفاض سعر صرف الليرة السورية ونقص بعض الضروريات الأساسية من علامات الإنذار المبكر التي يجب معالجتها لمنع الأزمة الاقتصادية من زيادة تعقيد الحالة الراهنة البالغة الصعوبة أصلاً بالنسبة للشعب السوري.

بيان مستشارة بعثة سانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، دياني

جيميشا برنس

أود أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الشاملة.

لقد أصبحت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الآن في سورية مشكلة على مستوى البلد، مع ارتفاع عدد الحالات بشكل مطرد في جميع أنحاء القطر. ومع محدودية القدرة على إجراء الاختبارات، لم يتم بعدُ التعرف على المدى الحقيقي لانتشار المرض. لقد أضعف النزاع نظام الرعاية الصحية في سورية، كما أن النقص الحاد في معدات الحماية الشخصية وغيرها من الإمدادات الطبية الأساسية يعوق الجهود المبذولة لمكافحة الفيروس. ومن الواضح أنه لا تزال هناك ثغرات كبيرة، ولذلك فإن زيادة الدعم الإنساني المأمون والمتواصل وغير المعاق وفي وقته المناسب، باستخدام جميع الطرائق المتاحة، لا يزال أمراً لا بد منه.

إن التعقيدات المروعة المرتبطة بالتدهور الاقتصادي - من انعدام الأمن الغذائي، والتضخم المفرط، وتناقص فرص الحصول على الضروريات الأساسية - موثقة توثيقاً جيداً وقد أصبحت للأسف أمراً شائعاً في حياة الملايين من السوريين. ونباشد المجتمع الدولي أن يساعد على إنعاش الاقتصاد من خلال رفع جميع التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على سورية. فلن تسفر هذه التدابير إلا عن المزيد من التدهور الاقتصادي، الأمر الذي يزيد العبء على الشعب السوري ويمكن أن يعرقل بشكل كبير استجابة البلد لمرض فيروس كورونا.

ونرحب باستئناف تشغيل محطة مياه علوك، وإن كان ذلك بنسبة 30 في المائة فقط من طاقتها. ويهدد وقوع المزيد من الاضطرابات بقاء ما يقرب من نصف مليون شخص ويمكن أن يؤدي إلى زيادة حالات مرض فيروس كورونا في الشمال الشرقي. ونذكر جميع الأطراف بالتزاماتها ونحثها على السعي إلى إيجاد حل مستدام لضمان عمل المحطة بشكل كامل ودون انقطاع.

ويساورنا القلق إزاء الحرائق التي اجتاحت الغابات والأراضي الزراعية في الأيام الأخيرة. وقد أسهمت مجموعة من العوامل، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة في المنطقة بسبب أزمة المناخ، في تكرار هذه الحوادث التي لها بلا شك أثر ضار على البيئة وتفاقم التحديات الإنسانية الراهنة. ونأمل في أن يتم إخماد هذه الحرائق بسرعة لحماية الأراضي الحيوية ومنع المزيد من التشريد.

إن استقرار الوضع الأمني في سورية ضروري للحفاظ على استجابة إنسانية قوية. ويعوق إطالة أمد الأعمال العدائية إلى حد كبير الجهات الفاعلة الإنسانية عن تنسيق وتنفيذ الأعمال المنقذة للحياة. وعلاوة على ذلك، فهي تقف في وجه تهيئة الظروف اللازمة للعودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً. وفي هذا السياق، نشدد مرة أخرى على أهمية الحفاظ على وقف إطلاق النار في الشمال الغربي ونردد الدعوة إلى وقف دائم للأعمال العدائية على الصعيد الوطني.

إن الحل العسكري للنزاع في سورية لا يزال غير ممكن، وما زلنا نؤيد التوصل إلى تسوية سياسية وفقاً للقرار 2254 (2015). لقد تحمل الشعب السوري، ولا يزال، معاناة لا حد لها. وعلينا ألا نغفل مسؤوليتنا تجاهه.

المرفق الثامن

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، مارك لوكوك، على إحاطته بشأن الحالة الإنسانية في سورية.

وكما سمعنا اليوم، فإن الآثار التي خلفها النزاع على مدى 9 سنوات على القطاعين الصحي والاجتماعي في سورية، وتدهور الوضع الاقتصادي، وتأثير الجزاءات والتعقيدات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، كان لها أثر تراكمي وضار على الوضع الإنساني في سورية.

ولا يزال هذا الأثر يضرّ إضراراً شديداً بأضعف قطاعات المجتمع. إن النساء والأطفال، على وجه الخصوص، يتحملون أشد الآثار تقويضاً للحالة الإنسانية.

وفي الأشهر الستة الماضية، وصل عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في سورية، حيث بلغ 9.3 مليون شخص. وتشعر جنوب أفريقيا بقلق شديد من أن آليات التكيف السلبية قد باتت تُعتمد بصورة متزايدة بسبب عدم قدرة الكثير من الأسر المعيشية على تلبية أبسط متطلباتها الأساسية.

وفي هذا الصدد، تقدر جنوب أفريقيا جهود الأمم المتحدة وموظفيها وشركائها التنفيذيين ووكالاتها وتنتي عليها، تقديراً لما يبذلونه من جهود فذة لتقديم المعونة والمساعدة الضروريتين في ظروف صعبة للغاية في أحد أكثر البلدان افتقاراً إلى الأمن بالنسبة للعاملين في مجال تقديم المعونة.

ولذلك، فإننا نؤكد من جديد أهمية ضمان إيصال المعونة الإنسانية بشكل آمن ومن دون تمييز وبلا عوائق إلى جميع من يحتاجون إليها، تمثياً مع أحكام القانون الدولي الإنساني، وضرورة ضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني.

وتشير التقارير إلى أن إيصال هذه المعونة الأساسية في شمال غرب سورية قد تأثر أكثر بإغلاق معبر باب السلام الحدودي في تموز/يوليه. وبالإضافة إلى ذلك، ورغم الجهود التي بُذلت لتوسيع نطاق العمليات في معبر باب الهوى، لا تزال هناك تحديات أمام تقديم المعونة عبر الحدود بفعالية وكفاءة. وفي هذا الصدد، من المهم أن تعمل السلطات مع الأمم المتحدة لتنسيق إجراءات الموافقة على كل من عمليات إيصال المساعدة عبر الحدود وعبر خطوط النزاع في جميع أنحاء سورية، والتي ينبغي مواصلة توسيع نطاقها لتلبية الطلب المتزايد.

ونرحب بالتدخلات والتطورات الأخيرة التي أدت إلى استعادة إمدادات المياه من محطة مياه علوك إلى الحسكة. ومع ذلك، يجب إيجاد حل مستدام وطويل الأجل لضمان الإمداد المنتظم بالمياه من محطة مياه علوك والحفاظ عليه.

في الختام، تؤكد جنوب أفريقيا مجدداً دعمها لدعوة الأمين العام إلى إلغاء جميع التدابير الاقتصادية المفروضة على سورية، لا سيما في ضوء تأثير جائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو الأمين العام إلى أن يدرج في تقاريره إلى المجلس لمحة عامة عن آثار الجزاءات الأحادية الجانب وتأثيرها على الحالة الإنسانية في سورية.

لا يمكن حل الحالة في سورية إلا من خلال المفاوضات والوساطة. وتدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى بذل كل جهد ممكن لضمان التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015).

فيما يتعلق بملاحظات الممثل الدائم لألمانيا بشأن الجزاءات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا آنذاك، فإننا لا نرى صلة بين الحالة في جنوب أفريقيا وسورية، وهما وضعان مختلفان تماما. إن تعميمات واسعة كهذه مخادعة، كما أنها تحاول إخفاء الضرر الذي تلحقه الجزاءات في ظل الوضع الحالي، حيث تؤثر جائحة كوفيد-19 تأثيرا مدمرا على الأوضاع الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

وسنواصل تأييد النداء الذي وجهه الأمين العام لرفع التدابير القسرية والجزاءات الانفرادية التي تؤثر على قدرة الدول على مكافحة جائحة كوفيد-19.

المرفق التاسع

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جيمس روسكو

لا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق لأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لا يزال يفاقم الأزمة الإنسانية في جميع أنحاء سورية. وكما ذكرت من قبل، نحن نبذل كل ما في وسعنا لدعم الشعب السوري، وقد قدمنا 30 مليون دولار لمواجهة تهديد كوفيد-19 في سورية. هذا بالإضافة إلى تقديم قرابة 400 مليون دولار في هذا العام في شكل دعم إنساني.

إن هذا الدعم دليل واضح على التزامنا الثابت تجاه الشعب السوري والعاملين في مجال المعونة. وأود أن أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن دعمنا الثابت، ولا سيما لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية، وكلاهما يؤدي دورا حاسما في تنسيق الاستجابات الإنسانية والصحية في سورية.

ومما يزيد من أهمية هذا الدعم أن عمال الإغاثة يواصلون العمل في ظروف صعبة للغاية، حيث يضطرون إلى التعامل على أساس يومي مع العوائق التي تعترض عملهم الحيوي ويواجهون مخاطر تشكل تهديدا لصحتهم وسلامتهم.

وأود على وجه الخصوص أن أدين الهجوم الذي تعرضت له جمعية الهلال الأحمر التركي في منطقة الباب يوم الإثنين، والذي أسفر عن وفاة أحد عمال الإغاثة وإصابة آخر بجروح. إن الاستهداف المتعمد للعاملين في مجال تقديم المعونة انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني، وهذه الهجمات مقبحة. وندعو جميع الأطراف في سورية إلى الوفاء بالتزاماتها.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدم وجود معدات حماية شخصية ومعدات طبية كافية، فضلا عن استمرار ارتفاع حالات الإصابة بكوفيد-19 في صفوف موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المعونة. ويأتي هذا الضغط المتزايد على عمال الإغاثة في ظل تقارير كارثية عن حالات وفاة كان يمكن تجنبها بين المدنيين، مما يزيد من حجم الحالات الإنسانية. وكما سمعنا من وكيل الأمين العام لوكوك، فإن اقتران النظام الصحي المدمر بالتحديات التي تشكلها جائحة كوفيد-19 يمكن أن يؤدي إلى المزيد من الوفيات والأمراض التي يمكن تفاديها. كما شعرنا بحزن عميق لدى سماعنا بوفاة 11 شخصا نتيجة انفجار سيارة مفخخة في عفرين. فمن غير المقبول أن تواصل القوات الموالية للنظام شن هجمات عشوائية تؤدي إلى مقتل المدنيين.

وكما توضح لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان مرة أخرى في هذا الأسبوع في تقريرها الأخير (A/HRC/45/31)، فإن هذه الهجمات قد تشكل جرائم حرب. وفي الواقع، يسلط التقرير أيضا الضوء على الجرائم الوحشية ضد الإنسانية التي يواصل النظام ارتكابها من خلال حالات الاختفاء القسري والقتل والتعذيب والسجن. وإن كنا بحاجة إلى أي دليل على أن النظام لا يحرص على مصلحة شعبه، فهذا هو الدليل.

وكما سمعنا اليوم أيضا، لا تزال مشاكل الوصول إلى مناطق شمال شرق سورية قائمة، مع استمرار تعذر الوصول عبر خطوط النزاع إلى المناطق التي تمس فيها حاجة الأشخاص الضعفاء إلى ذلك.

وكان من اللافت للنظر الاستماع إلى المثال الذي أورده وكيل الأمين العام لوكوك عن مدينة الطبقة. ومما يثير الاستهجان بشكل كبير أن نسمع عن تأخير عبور 100 شاحنة مساعدات إلى شمال شرق سورية بسبب الإجراءات البيروقراطية. وهذه علامة أخرى على أنه على الرغم من تأكيدات حلفاء النظام السوري في المجلس على أن بوسعنا إنجاز إيصال المعونات عبر خطوط النزاع، فإن العرقلة لا تزال مستمرة. ولكن واضحين: إن العرقلة محسوبة. وهذا أمر غير مقبول أيضا. ويجب أن نتاح للأمم المتحدة إمكانية الوصول دون قيود ويجب أن يُسمح لها بتقديم المعونة إلى من هم في أشد الحاجة إليها.

وعلى غرار المتكلمين الآخرين، لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار نقص إمدادات المياه والكهرباء وتعطل محطة مياه علوك. ونحث جميع الأطراف على اتخاذ خطوات للإسراع بحل مشكلة انقطاع إمدادات المياه وتقادي التضارب والتقليل إلى أدنى حد من لحاق أضرار أخرى ذات صلة بالنزاع بالبنية التحتية المدنية.

وخلال الجلسة الأخيرة للمجلس بشأن هذه المسألة (انظر S/2020/758)، تحدثنا عن 9.3 مليون شخص يعانون حاليا من انعدام الأمن الغذائي. ومنذ ذلك الحين، اندلعت حرائق في شمال غرب سورية. وبالنظر إلى أن شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر هما موسم زرع القمح والشعير، وفي ظل تدمير الحرائق لمساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة، هناك الآن خطر من حدوث مجاعة مدمرة وأثار أخرى على سبل عيش الناس. ولذا، فإن الصورة قاتمة.

ومن الأهمية بمكان أن يتكاتف المجلس لمنع تفاقم الكارثة الإنسانية فيما نقرب من أشهر الشتاء في سورية. وكأولوية، هناك حاجة ماسة إلى إتاحة إمكانية الوصول للمدنيين والعاملين في مجال تقديم المعونة، كما ينبغي أن نتاح لهم الأدوات اللازمة لتخفيف المعاناة، بينما لا يزال هناك وقت للاستعداد للأشهر المقبلة.

أخيرا، يسرني أن السفير هويسغن أشار إلى المحاكمة الجارية في ألمانيا. والحقيقة هي أن الشهادة هناك تمثل غيضا من فيض. إن النظام السوري، كما نعلم، مستعد لقصف المدنيين الأبرياء عشوائيا في المدارس والمستشفيات. ولكم أن تتصوروا ماذا يمكن لهذا النظام أن يفعله داخل زنازين الأسد.

وقبل أن يثير مؤيدو هذا النظام مسألة الجزاءات ورفعها، فلنكرر مرة أخرى أن الطريق إلى رفع الجزاءات واضح. فبدلا من تدخل النظام في المعونة وقصف المدارس والمستشفيات واحتجاز أبناء شعبه وتعذيبهم، يجب عليه تلبية نداءات السكان والتواصل بجدية مع المبعوث الخاص بيدرسن وأن يشارك مشاركة جدية في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى نهاية سلمية للنزاع.

المرفق العاشر

بيان نائب الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، فام هاي أنه

أود أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الزاخرة بالمعلومات اليوم.

إن خطورة الحالة الإنسانية في سورية لا تزال تشكل سببا كبيرا للقلق. ويتزايد هذا القلق أيضا أسبوعا بعد أسبوع مع انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

ونظراً للظروف السيئة لقطاع الرعاية الصحية، فإن عدد الحالات المؤكدة قد لا يعبر عن الوضع الفعلي والمخاطر التي يواجهها الناس والعاملون في المجال الصحي. وقد يكون اقتفاء أثر مخالطي المرضى طريقة حاسمة لاحتواء كوفيد-19. غير أن حوالي 89 في المائة من حالات الإصابة في سورية لا يمكن اقتفاء أثر المخالطين فيها. كما أن قدرات الاختبار والحجر الصحي محدودة للغاية. ونشعر بالقلق أيضا إزاء تفاقم أثر الجائحة على حالة العاملين في مجال الصحة والعاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة في الميدان. وإذا ما أصيبوا بالعدوى، فإنهم لا يستطيعون أداء مهامهم الحاسمة في مساعدة الناس وتحقيق السلام. وعلاوة على ذلك، لا تزال الضغوط الاجتماعية والاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي والافتقار إلى التنمية تشكل تحديات كبيرة للسلام والاستقرار المستدامين.

وبينما أمكن الحفاظ إلى حد كبير على الحالة الميدانية هادئة نسبيا خلال الفترة الماضية، إلا أنها غير مستدامة. ولا تزال حماية المدنيين مصدر قلق، حيث تعيد التقارير بوقوع خسائر في الأرواح وإصابات ناجمة عن الأجهزة المتفجرة والاضطرابات في عدة مناطق من سورية.

ولتيسير الاستجابة الإنسانية وتقديم أفضل دعم للشعب السوري، يود وفد بلدي أن يؤكد أهمية جانبين رئيسيين هما: إمكانية الوصول والدعم.

أولاً، إن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل ومستدام ودون عوائق أمر بالغ الأهمية لمساعدة الملايين من الناس في كل أنحاء سورية. ونحث جميع الأطراف على الحفاظ على الهدوء الميداني النسبي والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، من أجل تعظيم أثر الجهود الإنسانية في سورية. ونؤيد تأييدا كاملا النداء الذي وجهه الأمين العام والمبعوث الخاص لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني من أجل تيسير التأهب لمواجهة الجائحة في سورية والتصدي لها.

ونحيط علما بالزيادة في تقديم المعونة إلى الشمال الشرقي، والذي يشمل المواد الصحية التي توفرها منظمة الصحة العالمية. كما نرحب باستمرار تقديم المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء شمال غرب سورية. ومع ذلك، لا يزال هناك نقص في الإمدادات في الشمال الشرقي وتحديات تواجه إمكانية الوصول في الشمال الغربي، حتى بعد اتخاذ القرار 2533 (2020). ونحث جميع الأطراف في سورية على التعاون الكامل مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في المجال الإنساني لكفالة استمرار تقديم المساعدات الإنسانية إلى جميع من يحتاجونها.

كما ينبغي إيلاء اهتمام لتحسين إمكانية الوصول إلى السكان الذين يعيشون في مختلف المخيمات، مثل الركبان والهول، وإيجاد حل مستدام لقضية الأمن المائي فيما يتعلق بمحطة مياه علوك.

وفيما يتعلق بدعم الشعب السوري، نود أن نغتتم هذه الفرصة لنثني على الجهود الدؤوبة التي يبذلها العاملون في المجالين الإنساني والصحي، فضلاً عن المجتمع الدولي. ونحیی تفاني جميع العاملين في المجالين الإنساني والصحي على أرض الواقع.

وإزاء هذه الخلفية، نعتقد أنه يجب التركيز بشكل خاص على السيطرة على انتشار كوفيد-19 والتخفيف من آثاره الخطيرة على الوضع الإنساني المتردي في سورية. وتوفير المساعدة التقنية والإمدادات الطبية اللازمة يصبح الآن أكثر إلحاحاً بصورة مطردة فيما يلوح خطر تقويض السلام والجهود الإنسانية بقوة في الأفق. ومن المهم أيضاً ضمان عدم تأثر قدرة سورية على التصدي لكوفيد-19 بسبب الجزاءات.

إن الحالة الإنسانية في سورية بحاجة إلى حل مستدام. وأنجع السبل لتحقيق ذلك يتمثل في السعي إلى إيجاد حل سياسي شامل، وفقاً للقرار [2254 \(2015\)](#) وفي اتساق تام مع القانون الدولي.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون هادي سينزلي أوغلو

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته وأن أثني على الجهود المخلصة التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني في سورية.

كانت جمعية الهلال الأحمر التركي، باعتبارها واحدة من أكبر المنظمات الإنسانية في العالم، من أوائل المنظمات التي استجابت للاحتياجات الناشئة للشعب السوري.

واستهدف الإرهابيون في هذا الأسبوع قافلة تابعة للهلال الأحمر التركي في منطقة الباب، مما أسفر عن مقتل شخص وإصابة آخر. وندين بشدة ذلك الهجوم الإرهابي الشنيع الذي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي ويشكل جريمة، وفقا لاتفاقيات جنيف. وسنحاسب الجناة.

إن سورية هي أحد أخطر الأماكن على وجه الأرض، ليس بالنسبة للمدنيين السوريين فحسب، ولكن أيضا لجميع العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية. وفي الأسبوع الماضي، ناقش المجلس أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على السلام والأمن (انظر S/2020/897). ويمكن أن يتفشى المرض بصورة خطيرة في أي وقت في سورية.

ويشير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى تفاقم الجائحة في جميع أنحاء سورية بسرعة خلال الشهرين الماضيين. ونظراً إلى أن قدرة البلد محدودة في مجال الاختبارات، فمن المرجح أن غالبية الحالات لا يجري اكتشافها وأن العدد الفعلي للحالات قد يتجاوز بكثير الأرقام الرسمية.

إن سورية بلد سكانه شديداً الضعف ونظامه الصحي مدمر. وهناك أيضاً نقص في معدات الحماية الشخصية. وتحت ضغط نظام يقتل شعبه، ليس من المستغرب أن يتعرض هؤلاء العاملون في الخطوط الأمامية للجائحة من دون أي وسيلة للحماية. ويشير ارتفاع عدد الحالات المؤكدة بين الأطباء والممرضين إلى خطورة الحالة. وفي الشمال الغربي، لا يزال لكوفيد-19 تأثير مضاعف للحالة الإنسانية المتردية أصلاً.

ونحن نسعى جاهدين، بالتعاون مع الأمم المتحدة، إلى توجيه المعونة الطبية من خلال الآلية العابرة للحدود إلى أكثر من 4 ملايين شخص يعيشون في المنطقة. ومنذ اتخاذ القرار 2533 (2020)، كفلنا المرور الآمن لـ 718 شاحنة مليئة بالمساعدات الإنسانية عبر بوابة باب الهوى الحدودية.

وهناك حوالي 3 ملايين شخص في الشمال الغربي معرضون للخطر بدرجة كبيرة ويعتمدون على المساعدة الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، مثل المأوى والغذاء والماء. إن عدم تجديد مجلس الأمن للإذن باستخدام معبر باب السلام في شهر تموز/يوليه لا يزال يخلق العديد من التحديات ويعرض حياة الملايين للخطر.

ومن الواضح أنه سيكون لمحدودية إمكانية إيصال المعونة عبر الحدود انعكاسات خطيرة على الحالة الصحية، التي تتدهور بالفعل على نطاق واسع. وندعو مجلس الأمن إلى التمسك بمسؤوليته والنظر فوراً في إعادة الإذن باستخدام معبر باب السلام في العمليات الإنسانية عبر الحدود.

وفيما يتعلق بالتحديات الناجمة عن تعطل محطة مياه علوك في الشمال الشرقي، فإننا نواصل جهودنا، بالتعاون مع الأمم المتحدة والبلدان ذات الصلة، لإيجاد حل دائم. وأود أن أكرر مرة أخرى أن استدامة شبكة المياه وتوفير المياه للحسكة بكامل طاقتها يتوقفان على تزويد المحطة بالطاقة الكهربائية دون انقطاع. ودأب حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية على قطع إمدادات الكهرباء عن محطة المياه بشكل منتظم ومتعمد منذ عام تقريباً. وحتى اليوم، لا تتجاوز إمدادات الكهرباء إلى المنطقة 29 في المائة من الاحتياجات الفعلية. وينبغي لأولئك الذين يملكون تأثيراً على المعطلين أن يتخذوا الإجراءات اللازمة.

لقد بدأ نظام الأسد في عام 2020 بحملة عسكرية عشوائية استهدفت مناطق مكتظة بالسكان في إدلب، مثل المنازل والمستشفيات والمدارس. وشهدنا أسوأ كارثة إنسانية عرفتها سورية خلال تسع سنوات من النزاع.

والآن، يحاول النظام، في كل اجتماع لمجلس الأمن، أن يصرف الانتباه عما ألحقه بالشعب من دمار هائل ومعاناة وتشريد. وينبغي ألا ننسى الضحايا الأبرياء الذين ما زالوا ينتظرون تحقيق العدالة. وينبغي ألا ننسى أبناء الشعب السوري الشجعان الذين خاطروا بأرواحهم في عدم الاستسلام للأسد. لقد تمكن المجلس أخيراً من الاجتماع الأسبوع الماضي، بعد شهر، بشكل مفتوح لتسليط الضوء على الجرائم المروعة التي ارتكبتها النظام بالأسلحة الكيميائية. وينبغي ألا ننسى العواقب الإنسانية المدمرة لاستخدام الأسلحة الكيميائية وكيف أنفذ الأطباء السوريون الشجعان أرواحاً لا حصر لها في مستشفيات تحت الأرض. ويجب علينا كذلك ألا ننسى ملايين السوريين الذين فروا من القاتل الجماعي في دمشق باللجوء إلى البلدان المجاورة. فبلدي يستضيف خمس سكان سورية قبل الحرب، وينفذ مبدأ عدم الإعادة القسرية تنفيذاً صارماً. وما زلنا نحشد كل مواردنا من أجل رفاه هؤلاء الناس.

إننا نشهد، مع الأسف الشديد، استخدام جائحة كوفيد-19 في منطقتنا كذريعة للتخلي عن مئات المهاجرين في البحر أو إبعادهم. ونواصل القيام بعمليات الإنقاذ من أجل إنقاذ هؤلاء الناس من الموت. وأود أن أذكر أعضاء المجلس بأن حالة اللاجئين والمهاجرين تتطلب اهتمامنا الوثيق أكثر من أي وقت مضى في ظل هذه الظروف المحفوفة بالمخاطر. وعلينا جميعاً أن نتقيد بالتزاماتنا الدولية.

وستواصل تركيا الوقوف إلى جانب الشعب السوري والسعي إلى محاسبة النظام السوري على الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

أما بالنسبة لبيان المتكلم السابق، فهو لا يمثل الشعب السوري ولا يستحق رداً مني.